مجلّة جامعة عدن للعلوم الانسانيّة والاجتماعية
EJUA-HS Vol. 2 No. 1 (2021)
https://doi.org/10.47372/ejua-hs.2021.1.76
ISSN: 2708-6275

مقالة بحثية

الاعتذارُ عَنِ النّحْوِيّيْنَ

أحمد عبد اللاه عوض البحبح *، محمد أحمد علي الصغير

قسم اللّغةِ العربيَّةِ، كلية الآداب، جامعة عدن، اليمن

*** الباحث الممثل: أحمد عبد اللاه عوض البحبح؛ البريد الالكتروني: ahmedalbhbh@gmail.com**

استلم في: 02 فبراير 2021 / قبل في: 16 فبراير 2021 / نشر في: 18 مارس 2021

المُلخّص

درس البحثُ اعتذارَ النحويين بعضِهم عن بعضٍ الذي يدلُّ على خُلُقِ النحويين الرفيع في دفع اللبس أو الوهم والغلط أو الغموض والإبهام أو النقص عن غيرهم من النحويين.

وظهر للبحث تفاوتٌ في وصفِ النحويينَ الاعتذارَ تَستبينُ منه درجةُ قبولِ الاعتذار أو توهينه ورفضه، وكان المتأخرون من النحويين، وبخاصَّةٍ شرَّاحُ المتونِ النظميةِ والنثريةِ، أكثرَ اعتذارًا عن النحويين من غيرهم.

وقد دفع النحويينَ في اعتذارِ بعضِهم عن بعضٍ دوافعُ؛ منها: الاعتذار عن إطلاق العبارة غير المُخصَّصة، والاعتذار عن الاقتصار في التوجيه النحوي، والاعتذار عن الزيادة في التوجيه النحوي، والاعتذار عن المخالفة النحوية الظاهرة، والاعتذار عن التقدير المختلِّ ظاهرُه، والاعتذار عن مَظَنَّة الإغفال، والاعتذار عن ادّعاء الإجماع.

الكلمات الرئيسية: اعتذار، نحو، نحويون.

المُقدّمة:

الحمدُ لله ذي الجلال والكمال، والصلاة والسلام على المُتَّصِف بأحسن الخصال، وعلى صحبه والآل، ومَنِ اقتفى أثرَهم بالأفعال والأقوال.

أما بعدُ؛ فإنَّ اعتذار النحويين بعضِهم عن بعضٍ يَنِمُّ عن خلقٍ رفيعٍ يَصدر من مُحْسِنِ النيات في علمائه وأقرانه، سابقيه ومعاصريه؛ بما بدا من توجيهاتهم وعباراتهم المُحتمِلة في ظاهرها خللًا أو نقصًا أو غموضًا وإبهامًا أو مخالفةً، والمُتضمِّنة غالبًا في باطنها وجهًا من أوجه الصواب التي ينفذ منها المُعتذِر عن غيره إلى حمل هذه التوجيهات والعبارات على أحسن المحامل، وإخراجها – بالاعتذار عنها – من اللبس إلى الوضوح، ومن النقص إلى التمام، ومن الشك إلى اليقين.

ومن هذا المنطلق وجد البحثُ أنَّ موضوع الاعتذار عن النحويين يَستحقُّ إفرادَه بدراسة مستقلة تَتتبَّع فيه معنى الاعتذار لغةً واصطلاحًا، وتبحث في أوصاف النحويين المتفاوتة للاعتذار بما يجعله مقبولًا تارةً، ومرفوضًا تارةً أخرى، وتنظر في الدوافع والأسباب التي جعلت النحويين يعتذر بعضُهم عن بعضٍ.

وقد أعمل البحثُ في هذه الدراسة المنهجَ الوصفيَّ، واكتفى بعرض أمثلةٍ لموضوعات البحث ومسائله تَفي بالغرض، وتُغنِي عن غيرها مما ينخرط في سِلْكِها ويدخل في نظامها، من غير إيجاز مُخِلٍّ ولا إطنابٍ مُمِلٍّ.

البحث:

الاعتذار افتعال من الجذر الثلاثي عذر؛ و"العين والذال والراء بناء صحيح له فروع كثيرة ما جعل الله تعالى فيه وجهَ قياسٍ بَتَّةً, بل كل كلمة منها على نحوها وجهتها مفردة، فالعذر معروف وهو رَوْم الإنسان إصلاح ما أُنكِر عليه بكلام. يقال منه: عذرته فأنا أَعذِره عَذْرًا، والاسم العُذْر وتقول عذرته من فلان؛ أي لُمْتُه ولم أَلُمْ هذا. يقال: مَنْ عَذِيري من فلانٍ ومَنْ يَعذِرني منه"[1]. والاعتذار يُسقط الملامة الحاصلة من الاعتراض أو الاستدراك بحجةٍ يُدلَى بها. قال ابن سِيْده: "العُذْر: مَا أدليت بِهِ من حُجَّة، تَذْهب بهَا إِلَى إِسْقَاط الملامَة"[2]. فحجة المعتذِر تُسقِط ملامة الانتقاد التي وجَّهها المُنتقِد إلى المُعتذَر عنه، وذلك الانتقاد قد يرمي به المُنتقِدَ الإلزامَ؛ غير أن الاعتذار يُسقِط الانتقاد، أو يخفِّف منه، أو يفتح فيه وجهة نظر أخرى تجعل إلزام المُنتقِد مُنفكًّا عن الكلام المُنتقَد عليه للمُعتذَر عنه.

---

[1]- مقاييس اللغة: 253/4، مادة (ع ذ ر).
[2]- المخصَّص: 53/4، مادَّة (ع ذ ر)، وينظر: مجمل اللُّغة: 654، مادة (ع ذ ر).

والإدلاء بالعذر حجةً بإسقاط الملامة عن المُعتذَر عنه ينسكب مع اعتذار النحويين بعضِهم عن بعضٍ؛ إذ يُخرِج النحويُّ المُعتذِرُ المُعتذَرَ عنه مما قد يُحتمَل في توجيهه أو عبارته التقصيرُ أو الوهمُ والغلطُ أو الغموضُ أو نحوُ ذلك مما استُدعِي له الاعتذارُ.

ومما ذُكِرَ في معنى الاعتذار اصطلاحًا قولُ الشَّريف الجرجانيّ: "الاعتذار محو أثر الذَّنب"[3]، سواء للمعتذِر نفسِه أم لغيره، وأما الذنب الممحوُّ أثرُه فقد يُحمَل على الحقيقة مما يَتوجَّب عليه عقوبةٌ أو على المجاز مما يقوم مقام الذنب وليس بذنبٍ أصلًا؛ وهذا الآخر يدخل فيه اعتذار النحويين بعضِهم عن بعضٍ.

واعتذارات النحويين غالبًا ما تأتي مجرَّدةً بلفظ الاعتذار من غير توصيف، ويجنحون في بعض ألفاظ اعتذاراتهم إلى وصف الاعتذار بأوصاف يُستشَفُّ منها بيانُ درجةِ قبول الاعتذار أو توهينه ورفضه؛ من ذلك قولهم في بيان قبول الاعتذار: "وهذا اعتذار طريف"[4]، وقولهم: "وهو اعتذار جيّد صحيح"[5]، وكذا بيانهم كفاية الاعتذار والاستغناء به حجةً، ومثل ذلك قول الشاطبي في الاعتذار عن ابن مالك في ألفيته: "والاعتذار عنه أن هذا النحو من حذف الضمير لم يذكره الجمهور، وهذا كافٍ في الاعتذار عنه في هذا النظم... واعتذارٌ ثانٍ وهو أن الناظم إنما يتكلم في جلائل النحو وضرورياته وما قاربها، وفيها يكثر استعماله، ويتداول على الألسنة "[6].

وأما أوصافهم الدالة على توهين الاعتذار أو رفضه فمنها بيانُ تكلُّفِ العذر، نحو قولهم: "وفي هذا العذر تكلُّفٌ"[7]، أو نَعْتُه بالبارد في قولهم : "وهذا عُذْر بارد"[8]، أو هو أبردُ من غيره، مثل قولهم: "وإن اعتذروا ... كانَ أبردَ"[9]؛ أي أبرد من غيره في قبول الاعتذار، فلا يقوى اعتذارًا، وكذا قولهم: "وهو اعتذار ركيك"[10]، أو وَصْفُه بالضعف نحو قول الشاطبي: "وهذا غاية ما وجدته في الاعتذار عنه، وهو ضعيف"[11]، والإخبار عن الاعتذار بأنه لا ينهض حجةً[12].

وثَمَّ دوافعُ وأسبابٌ دعت النحويين إلى اعتذار بعضهم عن بعضٍ، منها الاعتذار عن إطلاق بعض النحويين عبارة التوجيه النحوي من غير تخصيص، والاعتذار عن الاقتصار في التوجيه النحوي، أو الزيادة عنه، والاعتذار عن المخالفة النحوية الظاهرة، والاعتذار عن التقدير النحوي المختلِّ ظاهرُه، والاعتذار عن مظَنَّةِ الإغفال، والاعتذار عن ادِّعاء الإجماع. وبيان ذلك تفصيلًا في الآتي:

الاعتذار عن إطلاق العبارة غير المُخصَّصة:

قد يَعتذر النحويُّ عن بعض النحويين لإطلاقهم عبارةً غيرَ مُخصَّصةٍ بما يُخرجها من العموم؛ ومن ذلك ما درج عليه النَّحويُّون من تسمية (كان) فعلًا ناسخًا للمبتدأ على العموم من غير تخصيص بعض المبتدآت، والصَّحيح أنَّه ليس كلُّ مبتدأ يصِحُّ نسخُه، بل هناك مبتدآت ستَّة لا يدخل عليها النَّاسخ، وهي: المبتدأ المُخبَر عنه بجملة طلبيَّة، نحو: زيدٌ هلْ أكرَمْتَه، أو اضربْ، والمبتدأ المتضمِّن معنى الاستفهام، نحو: أيُّ القومِ أفضلُ؟ والمبتدأ اسم الشَّرط، نحو: أيُّهم يأتِ أكرمْه، والمبتدأ اللَّازم حذف خبره، نحو: طُوبى لهم، وسلامٌ عليكم، والمبتدأ اللَّازم للابتداء بنفسه، نحو: نولُك أنْ تفعلَ، والمبتدأ اللَّازم للابتداء لمصحوب معنويّ، نحو: ما أحسنَ زيدًا[13]؛ لذا انتُقِدَ ابنُ مالك في إطلاقه ذلك في قوله[14]:

تَرْفَعُ (كَانَ) الْمُبْتَدَا وَالْخَبَرْ تَنْصِبُهُ كَـ (كَانَ سَيِّدًا عُمَرْ)

وهذا الإطلاق له اعتذاران[15]:

الأوَّل: أنَّ (أل) في (المبتدأ) ليست لتعريف الجنس؛ لتشمل كلَّ ما ابتُدئ به، والصَّحيح أنَّ (أل) للعهد؛ لذا لايصِحُّ الاعتراض عليه.

والآخر: أنَّه قد جرت عادة النحويين في إطلاق القول بأنَّ هذه الأفعال تدخل على المبتدأ أو الخبر في العامِّ الأغلب[16]؛ فهم "لايبالون امتناع بعض المبتدآت من دخولها عليه؛ فإنْ كان كما قال فهو عُذْر له في هذا النَّظم"[17]؛ أي: إنَّ عذره هذه العادة الغالبة عند النَّحْويّين، وكذا طبيعة النَّظم داعية إلى ذلك؛ لذا فصَّلَ الأمر في غير هذا النَّظم؛ فقال: "وقد بيَّنت ما أغفلوه من ذلك؛ فإنَّ الحاجة داعية إلى معرفته"[18].

وكذا اعتذار الشاطبي عن ابن مالك في إطلاق عدم صِحَّة عمل غير الماضي لـ (كان) وأخواتها إلَّا بالسَّماع؛ إذ ورد في أبيات الألفيَّة ما يُشعِر ظاهرُه بأنَّ استعمال تصريف الفعل النَّاسخ (كان) وأخواتها يتوقَّف فيه على السَّماع، ولا يُسمح فيه بالقياس، جاء ذلك في شرح بيت ابن مالك[19]:

---

[3]- التَّعريفات: 29.
[4]- الحلل في إصلاح الخلل: 111.
[5]- تمهيد القواعد: 1/ 225.
[6]- المقاصد الشافية: 1/ 535.
[7]- شرح الرَّضي على الكافية: 4/ 215، وينظر: مغني اللَّبيب: 2/ 416.
[8]- شرح الرَّضي على الكافية: 4/ 289.
[9]- المصدر نفسه: 4/ 290.
[10]- التحرير والتنوير: 1/ 424.
[11]- المقاصد الشافية: 1/ 67.
[12]- ينظر: المصدر السابق: 1/ 364.
[13]- ينظر: شرح التَّسهيل، لابن مالك: 1/ 335- 336، والمقاصد الشَّافية: 2/ 149- 150.
[14]- متن ألفية ابن مالك: 10، البيت: (143).
[15]- ينظر: المقاصد الشَّافية: 2/ 149- 150.
[16]- ينظر: شرح التَّسهيل، لابن مالك: 1/ 335.
[17]- المقاصد الشَّافية: 2/ 150.
[18]- شرح التَّسهيل، لابن مالك: 1/ 335.
[19]- متن ألفية ابن مالك: 10، البيت:(147).

وَغَيْرُ مَاضٍ مِثْلَه قَدْ عَمِلَا إنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِ مِنْهُ اسْتُعْمِلَا

نبَّه الشاطبيُّ على أنَّ لفظة (استُعمِل) في البيت الشعري قَصد بها ابنُ مالكٍ الاستعمالَ العربيَّ؛ فصار البيتُ مُشكِلًا؛ لأنَّ ظاهره يقتضي أنَّك لا تقول مثلًا: يكونُ زيدٌ قائمًا، فلا تأتي بالمضارع حتَّى تعلم أنَّه سُمِع عن العرب أنَّها قد تكلَّمتْ به، ويقال هذا في الأمر والمصدر واسم الفاعل، في سائر الأفعال المذكورة كذلك، ولا يُعدُّ هذا المفهوم صحيحًا؛ إذ إنَّه يجوز استعمال المضارع والأمر وغيرهما منه، سُمِعَ عن العرب أو لم يُسمَع، ويُستثنَى من ذلك الحكم موضعان: **الأوَّل:** أن يكون الفعل غير متصرّف مثل (ليس)، و (دام). **والآخر:** أن يكون هناك مانع صناعيّ من استعماله، نحو مانع النَّفي في (ما زال) وأخواتها؛ غير أنَّ كلام النَّاظم في عبارة البيت محمولٌ ظاهرُه على التوقُّف مطلقًا من غير تخصيص؛ لذا عُدَّ مُشْكِلًا لأمرين: الأوَّل: مخالفته الأئمَّة في تجويزهم استعمال مضارع تلك الأفعال وأمرها. والآخر: استلزامه إبطال القياس الَّذي ينبني عليه علم النَّحو[20].

وبعد هذا البيان قال الشَّاطبيّ: "فالاعتذار عنه بأنَّ مراده – غيرَ شكٍّ - التَّنكيتُ على مثل (دام) و (ليس)، وما ذكر مما له مانع من جريان القياس فيه، فإنَّ التوقُّف هنا واجب، وأمَّا ما عدا ذلك فهو في حيّز المسموع –وإن لم يسمع-؛ لأنَّا نقطع بأنَّ العرب لو احتاجت إلى الكلام به لما تعدَّت استعمالنا فيه، فكأنَّه مسموع منها، هذا أقصى ما وجدّته في الاعتذار عنه، وهو كما تراه، وليس كلُّ داء يعالجه الطَّبيب"[21]؛ أي إنَّ الاعتذار طريق إصلاح الآراء النَّحْويَّة، الَّتي تنتظمها القاعدة المبنيَّة على السَّماع والقياس، المقنَّنَينِ لتلك القاعدة النَّحْويَّة المقرَّرة؛ فالاعتذار علاج لما يشوب بعض الصِّياغات المُشكِلة، أو المُوهِمة لفهم غير صحيح.

وفي هذه المسألة يوازن الشَّاطبي في اعتذاره بين الأخذ من المسموع تارة، والقياس عليه تارة أخرى، ولكنَّه لا يغفل حال بعض الاستعمالات؛ لكونها تدخل في حيّز المسموع بشرط ألَّا يكون من الموضعين اللَّذين لا يجري التصرُّف فيهما، وهما[22]:

الأوَّل: الفعل غير المتصرّف في مثل: ليس، دام؛ وهذا استغناء من العرب عن استعمال؛ فلا يصلح تجاوزه؛ لأنَّ العرب لم تستعمله وهي تحتاج إليه.

والآخر: عند وجود المانع الصِّناعي من الاستعمال في مثل (ما زال)؛ فلا يستعمل الأمر منه؛ لمانع النَّفي فيه؛ إذ لا يصلح مع الأمر.

الاعتذار عن الاقتصار في التوجيه النحوي:

يقتصر النحويون في بعض سياقاتهم النحوية على وجه نحوي واحد لمقاصد يرونها مناسبةً لسياق كلامهم، كأن يكون الاقتصار لبيان خلاف الأصل؛ فيُعتذَر عنهم لهذا الاقتصار، ومن ذلك اعتذار ابن مالك عن سيبويهِ في اقتصاره على إضافة الاسم العلم إلى اللَّقب ليس غيرُ؛ فقد نقل أبو حيَّان اعتذار ابن مالك عن سيبويهِ في عدم ذكره جواز التَّبعية والقطع، واقتصاره على الإضافة في العَلَمَينِ المجتمعَينِ (الاسم واللَّقب) الواقعينِ مفردينِ، فتقول في رجل اسمه (يحيى) ولقبه (عينان) ؛ لضخامة عينيه: هذا يحيى عينانِ[23]، ورأيتُ يحيى عينينِ، ومررتُ بيحيى عينينِ، قال أبو حيَّان: "وقد اعتذر المصنِّف عن سيبويهِ في كونه لم يذكر في المفردين إلَّا الإضافة ولم يذكر التَّبعية ولا القطع بأنَّ الإضافة هي على خلاف الأصل، فبين استعمال العرب لها؛ إذ لا مستند لها إلَّا السَّماع بخلاف الإتباع والقطع، فإنَّهما على الأصل، وإنَّما كانت الإضافة على خلاف الأصل؛ لأنَّ الاسم واللَّقب مدلولهما واحد، فيلزم من إضافة أحدهما إلى الآخر إضافة الشَّيء إلى نفسه، فيحتاج إلى تأوُّل الأوَّل بالمسمَّى، والثَّاني بالاسم؛ ليكون تقدير قول القائل: جاءَ سعيدُ كُرْزٍ: جاء مسمَّى هذا اللَّقب. فيخلص من إضافة الشَّيء إلى نفسه، والإتباع والقطع لا يحوجان إلى تأوُّل، ولا يوقعان في مخالفة أصل فاستغنى س[24] عن التَّنبيه عليهما. وإنَّما يؤوَّل الأوَّل بالمسمَّى وهذا أيضًا موجبٌ لتقديم الاسم على اللَّقب؛ لأنَّ اللَّقب في الغالب منقول من اسم غير إنسان: كـ(بطَّة) و(قُفَّة) و(كُرْز)، فلو قُدِّم لتوهَّم السَّامعُ أنَّ المراد مسمَّاه الأصليّ، وذلك مأمون بتأخيره، فلم يعدل عنه"[25].

وبيَّن هذا ناظر الجيش بقوله: "وبهذا الذي اعتذر المصنِّفُ به عن سيبويهِ، اعتذر ابنُ الحاجبِ عن الزَّمخشريّ، حيث اقتصر على ذكر الإضافة فقط"[26]. وفيما يخصُّ اعتذار ابن الحاجب عن الزَّمخشريّ رأى ابن الحاجب أنَّ الزَّمخشريّ اعتمد في ذلك على وجهينِ:

الأوَّل: على ظهور الوجه الآخر، فذكر الوجه المُشكِل خاصَّةً، وترك ذلك الوجه الظَّاهر عنده.

والآخر: لأنَّ المنصوص عليه مذهبه.

ونبَّه على أنَّ وجه الإشكال يظهر من النظر في كونهما اسمين لذات واحدة؛ فيتعذَّر – والحال كذلك- إضافة أحدهما إلى الآخر؛ ويعلِّل ذلك الامتناع بأنَّ غرض الإضافة تخصيص الأوَّل أو تعريفه؛ لكنَّهما في الحقيقة اسمان لشيء واحد؛ لذا تعذَّر أن يخصِّص أحدهما الآخر، أو يعرِّفه، ولا تصحُّ الإضافة إلَّا لأمرين:

---

[20]- ينظر: المقاصد الشَّافية: 2/ 153 – 154.
[21]- المصدر نفسه: 2/ 154.
[22]- ينظر: المقاصد الشَّافية: 2/ 153 – 154.
[23]- تنبيه: قولهم: (هذا يحيى عينان) بالألف ليس فيه إضافة إلَّا على لغة من يلزم المثنى بالألف، وأمَّا على الشَّائع بإعراب المثنى بالحروف، فـ(عينان) لقبٌ مرفوعٌ على التَّبعيَّة إمَّا بدلًا وإمَّا عطف بيانٍ، أو على القطع خبرًا لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو عينان. ولم يرد عن العرب في قولهم: (هذا يحيى عينان) إلَّا بالألف على التوجيهات الآنفة، وعلى مذهب من أجاز الإضافة؛ أي: إضافة العلم إلى اللقب، يجوز أن يقال: هذا يحيى عينينِ؛ على أنَّ اللقب (عينين) مضافٌ إليه العلمُ (يحيى).
[24]- الحرف (س) يرمز به أبو حيان إلى سيبويه اختصارًا.
[25]- التَّذييل والتَّكميل: 2/ 318، وينظر: الكتاب: 3/ 294، وشرح التَّسهيل، لابن مالك: 1/ 173، والمساعد: 1/ 129، وتعليق الفرائد: 2/ 150.
[26]- تمهيد القواعد: 2/ 604.

الأوَّل: إطلاق اللفظ وإرادة مدلوله، فلا يُقصَد ذلك اللفظ، فزيدٌ في قولهم: هذا زيدُ بَطَّةَ[27]، قُصِدَ به الذاتُ، و(بطَّة) لم يُقصَد به اللَّفظ؛ أي: مسمّى هذا اللَّفظ الذي هو (بطَّة). وبهذا التأويل يحصل تغيُّر المدلولين فيه فتصِحُّ الإضافةُ، ويصير بمنزلة قولك: غلامُ زيدٍ.

والآخر: تَوهُّم التّنكير في (زيد) عند قصد إضافته للاختصار؛ فصارت الإضافة للتبيين أو للتعريف؛ أي: بمنزلة كلٍّ أو غلامٍ، وقولهم: زيدُ المعاركِ؛ إذ فيه إضافة للعلم (زيد)[28].

الاعتذار عن الزيادة في التوجيه النحوي:

ومثال ذلك ما ورد في الاعتذار عن قول الزَّجَّاجيّ أنَّ في العطف على اسم (إنَّ) وجهَ رفعِ المعطوفِ بالابتداء على المحلّ بعينه[29]؛ فقد ذكر الزَّجَّاجيّ أنَّ الرَّفع على ثلاثة أوجه في مثل قولهم: إنَّ زيدًا قائمٌ وعمرٌو، يكون على وجهين معروفينِ عند النحويين، وهما: الأوَّل: العطف على الضَّمير في (قائم)، والآخر: العطف على محلِّ (إنَّ) قبل دخولها. وزاد الزَّجَّاجيّ الوجه الثَّالث: وهو رفع (عمرٌو) بالابتداء، ويُقدَّر الخبر؛ فيكون التَّقدير: إنَّ زيدًا قائمٌ وعمرٌو قائمٌ، فقدِّر الخبر؛ لدلالة ما تقدَّم عليه، وهذا الوجه تُعُقِّب على الزَّجَّاجيّ؛ لأنَّه لا يوجد في الواقع إلَّا وجهان، هما: العطف على الضَّمير، والعطف على محلِّ (إنَّ)، أمَّا الوجه الثَّالث الَّذي ذكره الزَّجَّاجيّ وهو العطف على المحلِّ بعينه لا محلِّ (إنَّ) فلا صحَّة له؛ لأنَّه يلزم من العطف هذا أن يُضمَر خبرٌ؛ لأنَّ (قائمًا) في هذا الوجه سيكون خبرًا لهما جميعًا، وهو لا يجوز[30].

قال البطليوسيّ: "والَّذي ينبغي أن يُعتَذَر به لأبي القاسم أن يقال: إنَّ عطف الجمل على الجمل نوعان: أحدهما: أن تكون الجملة الثَّانية مشاكلة للأولى، كقولك: كانَ زيدٌ قائمًا وعمرٌو خارجًا؛ فتعطِف الاسمَ على الاسم، والخبرَ على الخبر، والثَّاني: أن تكون الجملتان غير متشاكلتين، كقولك: قامَ زيدٌ وعَمرًا أكرمتُه؛ فكأنَّ أبا القاسم جعل العطف في أحد الوجهين على وجه التَّشاكل، والآخر على غير وجه التَّشاكل، وإن كان لا بدَّ من إضمار خبر لـ (عمرو) في كلا الوجهين، فإذا حُمِلَ كلامُه على هذا كان له عذر في الوجه الثَّالث الَّذي زاده"[31].

الاعتذار عن المخالفة النحوية الظاهرة :

يُحتمَل في بعض التوجيهات النحوية مخالفةُ المُقرَّر ذِكْرُه في القاعدة النحوية فيُعتذَر عنها، ومن ذلك ما جاء في تنكير اسم كان وتعريف الخبر في قوله تعالى: **{أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ آيَةً أَن يَعْلَمَهُ عُلَمَاء بَنِي إِسْرَائِيل}**[الشعراء:197] في قراءة ابن عامر (تكن) بالتَّاء مِنْ فوقُ (آيةٌ) بالرفع. والباقون (يكنْ) بالياء، و(آيةً) بالنَّصب[32]، والوجه في قراءة ابن عامر إضمار ضمير القصَّة (الشأن) و(آيةٌ) خبر مقدم للمصدر المؤول (أنْ يعلمه)[33]. وحمل بعضهم قراءة الرفع على غير الوجه المقرر في تعريف اسم كان وتنكير الخبر؛ إذ حُمِلت آيةٌ في الوجه المخالِف للقاعدة على اسمية الفعل الناسخ (يكن) وخبرها المصدر المؤول (أن يعلمه) المعرفة، فاعتُرِض على هذا التوجيه تارةً واعتُذِرَ عنه تارةً أخري. قال السمين: "وقد اعتُرِضَ هذا: بأنه يَلْزَمُ جَعْلُ الاسمِ نكرةً، والخبرِ معرفةً. وقد نصَّ بعضُهم على أنه ضرورةٌ... وقد اعتُذِر عن ذلك: بأنَّ (آية) قد تخصَّصَتْ بقوله: (لهم) فإنه حالٌ منها، والحال صفة، وبأن تعريف الجنسِ ضعيفٌ لعمومه. وهو اعتذارٌ باطلٌ ولا ضرورةَ تَدْعُو إلى هذا التَّخريجِ"[34].

ومما اعتُذِرَ فيه عن مخالفة القاعدة المقررة اعتذارُ أبي علي الفارسي عن يونس بن حبيب في حَمْلِه (لبَّيك) على المفرد؛ إذ المُقرَّرُ في القاعدة النحوية أن المصدر (لبَّيك) مثنًّى يراد به التكثير والتَّكرار؛ أي: إجابة بعد إجابة، من ألبَّ إذا أقام ممتثلًا الأمر ولم يبرح مكانه[35]، وبقيت ألفه المنقلبة ياءً عند إضافته للظَّاهر، نحو قول الشَّاعر[36]:

دَعَوتُ لِمَا نَابَنِي مِسْوَرًا فَلَبَّى، فَلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ

ولا تشبه ألفه ألف (لدى) أو (على)؛ إذ ليس مفردًا، قال سيبويهِ: "فلو كانت بمنزلة (على) لقال: فلبَّى يديْ مسور؛ لأنَّك تقول: على زيدٍ، إذا أظهرت الاسم"[37]، قال الرَّضيّ: "و (لبَّيك) مثنًّى عند سيبويهِ، مفرد كـ(لدى) عند يونس، قلب ألفه (ياء) لَمَّا أضيف إلى المضمر كألف (لدى)، وليس بوجه لبقاء يائه مضافًا إلى الظَّاهر، ... قال أبو علي معتذرًا ليونس: يجوز أن يقال: أجرى الشَّاعر الوصل مجرى الوقف على لغة من وقف على أفعى، أفعي بالياء"[38].

يتضح مما سبق أنَّ الاسم (لبَّيك) اسم مقصور عند يونس مخالفًا بذلك النحويين، وتُبدَل عنده في لهجة من لهجات العرب الألفُ ياءً حتى في حال إضافته إلى الظَّاهر، مثلما ورد في الشَّاهد (فلبَّي يديْ)، قال ابن جنّي: "وبهذه اللُّغة يُحتجُّ ليونس في البيت الذي أنشده صاحب الكتاب شاهدًا عليه بأنَّ (ياء) لبيك (ياء) التثنية، ردًّا على يونس في أنها ألف بمنزلة ألف (على) و (لدى)"[39].

---

[27]- ينظر: الكتاب: 3/ 294.
[28]- ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: 1/ 81 -82 ، وتمهيد القواعد: 2/ 605-604.
[29]- ينظر: الخُلَل في إصلاح الخَلَل: 187.
[30]- ينظر: المصدر نفسه.
[31]- الخُلَل في إصلاح الخَلَل: 187.
[32]- ينظر: السَّبعة في القراءات: 473، والحجَّة للقرَّاء السَّبعة: 5/ 369.
[33]- ينظر: الحجَّة للقرَّاء السَّبعة: 5/ 369- 370.
[34]- الدُّرُّ المصون: 553/8.
[35]- ينظر: الكتاب: 1/ 352، وشرح الرَّضيّ على الكافية: 1/ 329.
[36]- الكتاب: 352/1، والمحتسب: 2/ 23، وشرح الرَّضيّ على الكافية: 1/ 329، وخزانة الأدب: 2/ 92.
[37]- الكتاب: 1/ 352.
[38]- شرح الرَّضيّ على الكافية: 1/ 329.
[39]- المحتسب: 2/ 22.

ويرى الرَّضيّ أنَّ رأي يونس ليس مُقدَّمًا؛ لورود الشَّاهد على خلافه، وإن كان أبو عليّ وابن جنّي يعتذران له بهذه اللَّهجة العربيَّة الَّتي تقلب الألفُ ياءً، وكذا تجري الوصل مجرى الوقف.

الاعتذار عن التقدير المختلِّ ظاهرُه:

قد يُقدِّر النحويُّ تقديرًا لا يستقيم ظاهره في التركيب النحوي؛ لامتناع وقوعه، ومن ذلك تقدير (حين) مضافةً إلى (إذٍ) المكسورة من غير إضافة، والأصل أن الظَّرف (إذْ) يُبنى على السكون، فإذا أضيف إليه اسمُ زمانٍ بُنِيَ علىالكسر، وقد ورد شاهد شعريّ بُنِيَ فيه الظرفُ (إذْ) على الكسر من غير إضافة اسم زمان إليه. قال الشَّاعر[40]:

نَهَيْتُكَ عَنْ طِلَابِكِ أُمَّ عَمْرٍو بِعَافِيَةٍ وَأَنْتَ إِذٍ صَحِيحُ

فذكر ابن مالك أنَّ الأخفش وجَّه جَرَّ (إذٍ) على (حين) قبله، ثمَّ حذف الحين، وبقي الجرُّ في إذ. قال ابن مالك معترضًا على هذا التقدير المختل ظاهرُه: "ولو جاز هذا لكان في مثل {وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ}[يوسف:82] أجوز؛ لأنَّ المضاف فيه أعني (أهل) مرادُ اللَّفظِ والمعنى، ومع ذلك لم يجز فيه الجر بإجماع حين حذف المضاف"[41]، ويرى ابن مالك أنَّ نظير هذا قول أبي زبيد الطَّائيّ[42]:

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ

فالشَّاهد في (أوان)؛ إذ بُنِيت على الكسر كـ(فعالِ) وقُطِعت عن الإضافة، ولكنَّها منويَّة[43]. وأما ابن جنّي فيرى أنَّ هذا ليس بالسَّهل؛ إذ إنَّ (أوان) لا تشابه (إذ) في أنَّ (إذ) مبنيَّة ولا تضاف إلى المفرد، على خلاف (أوان)؛ فهي معربة وتضاف إلى المفرد[44].

ويُذكَر أنَّ أبا عليٍّ الفارسي[45]"اعتذر له[46]منه بما لا يكاد يكون عذرًا، ... أورد هذا العذر في آخر (إعراب الحماسة)[47]، قال[48]: سألت أبا عليٍّ عن قوله: وأنتَ إذٍ صحيحُ؛ فقلت: قد قال أبو الحسن[49]: إنَّه أراد حينئذٍ، فهذا تفسير المعنى أم تقدير الإعراب على أن تكون (إذٍ) مجرورة بـ(حين) المراد المحذوفة؟ فقال: لا، بل إنَّما فسر المعنى، ولا يريد أنَّ (إذٍ) مجرورة بـ(حين) المرادة"[50]؛ وقال أبو حيّان عن تأويل الأخفش: "وتأوَّله الأخفش على تقدير مضاف محذوف؛ أي وأنت حينئذٍ صحيح، ورُدَّ هذا التأويل بأنه لا يُحذَف المضاف ويبقى المضاف إليه على إعرابه إلَّا بشرط أن يكون معطوفًا على مثله، نحو: ما مثلُ زيدٍ ولا أخيه يقولان ذلك"[51].

وناقش البغدادي اعتذار أبي علي الفارسي عن الأخفش، وأطلق على عذره الحكم السابق وهو قوله: " اعتذر له منه بما لا يكاد يكون عذرًا"[52].

وكذا لم يرتضِ الدَّماميني هذا العذر؛ فقال: "ولا يخفى أنَّ هذا الجواب ضعيف؛ لأنَّه مبنيٌّ على تقدير أمرٍ مُستغنًى عنه وهو (الحين)، وعلى عدم إقامة المضاف إليه مقام المضاف المحذوف، وهو شاذٌّ"[53].

وقد لا يُعتذَر عن تقدير النحوي المُختلِّ ظاهرُه؛ لعدم إمكان حمل التقدير على غير ما قدَّره؛ ومن ذلك ما ورد في عدم الاعتذار عن ابن الناظم بدر الدين ابن مالك في تقدير الجواب في قوله تعالى: {أَفَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا}[فاطر:8][54]؛ إذ ذكر ابن هشام أنَّ تقدير الجواب في قوله تعالى: {أَفَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَاء وَيَهْدِي مَن يَشَاء فَلاَ تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَاتٍ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَصْنَعُونَ}[فاطر:8] على وجهين في تقدير ابن الناظم: الأوَّل: ذهبت نفسك، والآخر: كمن هداه؛ فأبطل ابنُ هشامٍ الوجه الآخر، ولم يعتذر عن ابن الناظم في هذا الوجه، فقال: "وَقَول بدر الدّين ابْن مَالك[55] فِي قَوْله – تعالى -: {أَفَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا}[فاطر:8]، إِن جَوَاب الشَّرْط مَحْذُوف، وَإِن تَقْدِيره: ذهبت نَفسك عَلَيْهِم حسرة بِدَلِيل{فَلاَ تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَاتٍ}[فاطر:8]، أَو كمن هداه الله، بِدَلِيل {فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَاء وَيَهْدِي مَن يَشَاء}[فاطر:8][56]، وَالتَّقْدِير الثَّانِي بَاطِل وَيجب عَلَيْهِ كَون (مَنْ) مَوْصُولَة... وَإِنَّمَا هَذَا مَبْنِيّ على تَسْمِيَة جمَاعَة

---

(40)- لأبي ذؤيب الهذلي، شرح أشعار الهذليين: 1/ 171، وفيه(بعاقبة) بدل (بعافية)، والخصائص: 2/ 376، وشرح التَّسهيل، لابن مالك: 251/3، وتمهيد القواعد: 7/ 3218، وشرح الدماميني على مغني اللبيب: 1/ 329، وخزانة الأدب: 539/6.

(41)- شرح التَّسهيل، لابن مالك: 3/ 252.

(42)- الخصائص: 2/ 377، وشرح التَّسهيل، لابن مالك: 1/ 378، وخزانة الأدب: 4/ 169.

(43)- ينظر: شرح التَّسهيل، لابن مالك: 1/ 378.

(44)- ينظر: الخصائص: 2/ 377.

(45)- عزاه البغدادي في شرح أبيات مغني اللبيب: 2/ 198، 199، إلى الفارسي في آخر إعراب الحماسة أنه سأل الأخفش فأجابه بذلك.

(46)- أي اعتذر عن الأخفش.

(47)- لابن جني.

(48)- القائل ابن جني.

(49)- هو أبو الحسن الأخفش، وتوجيهه هذا في كتابه معاني القرآن: 295/1.

(50)- شرح أبيات مغني اللبيب: 2/ 199.

(51)- التذييل والتكميل: 7/ 295.

(52)- شرح أبيات مغني اللبيب: 2/ 199.

(53)- تعليق الفرائد: 1/ 330.

(54)- ينظر: مغني اللبيب: 1/ 73- 74+6/ 223- 224.

(55)- ينظر: شرح ابن الناظم: 501.

(56)- هذان التوجيهان في الأصل ليسا لابن الناظم، وإنما هما للزجاج، ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 4/ 264، والكشاف: 5/ 141 - 142.

مِنْهُم الزَّمخشريّ فِي (مفصّله)[57] الظَّرْفَ من نَحْو: زيدٌ فِي الدَّار، جملَةً ظرفيَّةً؛ لكَونه عِنْدهم خلفًا عَن جملَة مقدَّرَة، وَلَا يُعْتَذر بِمثل هَذَا عَن ابْن مَالك[58]؛ فإنَّ الظَّرْف لَا يكون جَوَابًا وَإِن قُلْنَا إِنَّه جملَة"[59].

ومفاد كلام ابن هشام أنَّ التَّقدير الثَّاني للجواب يتضمَّن شبه جملة ظرفيَّة متعلِّقة بجملة (استقرَّ)، وشبه الجملة الجار والمجرور أو الظَّرف متعلِّقة بالمحذوف (الجملة المقدَّرة)، ولا يعتذر عن ابن الناظم في تسمية الظَّرف جملة إن قلنا: إنَّه جواب؛ لأنَّ سبب ذلك هو أنَّ (مَنْ) تعود موصولةً لا شرطيَّةً، فالتَّقدير الثَّاني باطل لهذا السبب؛ وهو انتقاض معناها من الشَّرطيَّة إلى الموصوليَّة؛ فيصبح المقدَّر خبرًا لا جوابًا؛ أي أفالَّذي زين له سوء عمله فرآه حسنًا كمن هداه الله، وهذا غير مراد في أصل توجيه ابن الناظم.

الاعتذار عن مَظَنَّة الإغفال :

تقرير القواعد النحوية يختلف في مؤلفات النحويين بحسب منهجياتهم المتعددة، فتارةً يُفصِّلون وتارةً يختصرون بحذف ما لا يُوصَل به، وتارة ينصُّون على القاعدة حدًّا نحويًّا لها ، وتارةً يكتفون بالمثال ليس غيرُ. وهم في ذلك غيرُ مُؤاخَذِيْنَ، فإن اعتَرَضَ مُعترِضٌ عليهم في بعض ذلك اعتَذَر عنهم آخرُ؛ ومن ذلك ما يظهر في بيان الشَّاطبي في مقاصده الشافية من أنَّ ابن مالك مَثَّلَ في ألفيته بما يصح تمييزًا، واستغنى بذلك عن حدِّه ورسمِه من حيث هو تمييز؛ فقال الشاطبي: "ولم يأتِ له بحدٍّ أو رَسْمٍ من حيث هو تمييز، وإنَّما رَسَم ما يصِحُّ أن يكون تمييزًا"[60]؛ ويعدُّ ذلك في الظاهر إغفالًا عن استيفاء الحد النحوي. جاء ذلك من الشاطبي في سياق شرحه قول ابن مالك[61]:

اسْمٌ بِمَعْنَى (مِنْ) مُبَيِّنٌ نَكِرَهْ يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَه

كـــ(شِبْرٍ ارْضًا، وَقَفِيْزٍ بُرًّا وَمَـــنَـــوَيْنِ عَسَـــلًا وَتَمْـــرَا)

فحَدَّ التمييزَ بالنكرة على مذهب جمهور النحويين، ولم يذكر جواز تعريفه بما ورد من سماع في نظر الكوفيّين وابن الطَّراوة[62]؛ فقد ورد التَّمييز مُعرَّفًا في مثل قوله تعالى: {وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلاَّ مَن سَفِهَ نَفْسَهُ}[البقرة:130]؛ فـ{نَفْسَهُ} تمييز مضاف إلى الضَّمير عند من أجاز تعريفه، وفي قوله تعالى: {وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا}[القصص:58]، فـ{مَعِيشَتَهَا}تمييز مضاف إلى ضمير –أيضًا-، وذكر الشاطبيّ مواضع كثيرة فيها تعريف التَّمييز[63]، منها قول الشَّاعر[64]:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ جِلَادَنَا رَضِيْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو

قال الشَّاطبي: "فالحاصل أنَّ النَّاظم حدَّ بعض ما ينتصب على التَّمييز، فأخرج بذلك غيره عن أن يكون نصبه على التَّمييز، وقد كان يمكن الاعتذار بأنَّه يمكن أنْ لم يلتزم النَّصب على التَّمييز في نحو: سفِهَ نفسًا، وحسُنَ وجهًا، وأن يجعل نصبه على المفعول به، كما يُعْرَبُ: مررتُ برجلٍ حسنٍ الوجهَ، وحسنٍ وجهَه كذلك، ويكون مخالفًا للنَّحْوِيّين في مجرد اصطلاح لا ينبني عليه حكم لولا أنَّه نصَّ على أنَّ مثل: طِبْ نفسًا، وأنتَ أعلى منزلًا تمييز، فلم يمكن اعتذار عنه بذلك"[65].

وسمَّى المراديُّ زيادة الألف واللَّام في النَّكرة ضرورةً؛ فقال: "والزَّائدة للضَّرورة إمَّا في معرفة... وإمَّا في نكرة ... وذلك في الشِّعر كثير"[66]، وجعلها ابن هشام عارضة خاصَّة بالضَّرورة[67]، وقال الشَّاطبي: "فالجواب أنْ يقال: إنَّ ما فيه الألف واللَّام عندهم – أعني البصريين- محمول على زيادة الألف واللَّام... وأمَّا الإضافة فهو عندهم على تضمين الفعل غير المتعدِّي، معنى فعل يتعدَّى، أو على إسقاط الجارّ ... أو عُرِّف ذلك شذوذًا"[68]، وفي حمل تعريف التمييز على الشُّذوذ وجه من أوجه الاعتذار التي يلجأ إليها النَّحويُّون في ردِّ بعض الشَّواهد، وقد يكون بالتأويل كما في قول السِّيُوطيّ: "تأوَّلوا ذلك على زيادة اللَّام، والمضافات نصبت على التَّشبيه بالمفعول به، أو على إسقاط الجارّ؛ أي: في نفسه، وفي معيشتِها"[69].

ومن الاعتذار عن مظنَّة الإغفال ما جاء في إغفال ابن مالك في ألفيته ذِكْرَ بعضِ الأفعال من أخوات (كان)، أوردها الشَّاطبي في شرحه الألفية بيانًا في حصرها واعتذارًا عن إغفال الناظم لها، وهي: آضَ، آصَ، آلَ، وجاءَ، وقعدَ، وعادَ، وحالَ، واستحالَ، وتحوَّلَ، وارتدَّ، ورجعَ، وأفتأَ، وأسحرَ، وأفجرَ، وأظهرَ، وغدا، وراحَ، وونى، ورام ماضي (يريم)، وكان اعتذار الشاطبي عن ابن مالك في عدم ذكرها في نظم ألفيته، في خمس مجموعات، هي:

---

[57]- ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: 44.
[58]- يقصد ابن الناظم بدر الدين بن جمال الدين ابن مالك.
[59]- مغني اللَّبيب: 6/ 223، 224، وينظر: 1/ 73، 74.
[60]- المقاصد الشَّافية: 2/ 523.
[61]- متن ألفيَّة ابن مالك: 24، البيتان: (356، 357).
[62]- ينظر: همع الهوامع: 2/ 269.
[63]- ينظر: المقاصد الشَّافية: 3/ 524.
[64]- البيت لراشد بن شهاب اليشكريّ، في المفضليّات: 310، وفيه (وجوهنا) بدل (جلادنا)، والجنى الدَّاني: 198، وورد بلا نسبة، في أوضح المسالك: 1/ 181، والمقاصد الشَّافية: 2/ 527، وفيه (بكر) بدل (قيس)، وهمع الهوامع: 1/ 262+ 2/ 269.
[65]- المقاصد الشَّافية: 3/ 531.
[66]- الجنى الدَّاني: 198.
[67]- ينظر: أوضح المسالك: 1/ 180، 181.
[68]- المقاصد الشَّافية: 3/ 528.
[69]- همع الهوامع: 2/ 269.

الأولى: الاعتذار عن إغفال الفعل (آض) وما في معناه، وهي الأفعال العشرة: آصَ، آلَ، وجاءَ، وقعدَ، وعادَ، وحالَ، واستحالَ، وتحوَّلَ، وارتدَّ، ورجعَ، بأنَّه"قليل ليس في نمط غيره"[70]؛ أي إنَّه لا ينتظم في غيره من أنواع الأفعال المذكورة في أخوات (كان)، لكن يُعتَذر بقلَّته، وقال: "وأيضًا فإنَّ ذِكرَه لـ(صار) قد انتظم في ما كان بمعناها"[71].

الثَّانية: الاعتذار عن إغفال الفعل (أفتأ): بأنَّ فيه لغتين، أغنى ذكر إحداهما عن ذكر الأخرى؛ فقال الشَّاطبي: "وأمَّا (فَتَأَ) و(أفتأ) فلغتان في (فَتِئَ)، فانتظمها (فَتِئَ)"[72].

الثَّالثة: الاعتذار عن إغفال الأفعال الثَّلاثة: أسحرَ، وأفجرَ، وأظهرَ، بأنَّها غير ثابتة عند ابن مالك[73]، قال الشَّاطبيّ: "ولم تثبت عنده"[74].

الرَّابعة: الاعتذار عن إغفال الفعلين: غدا، وراح، بأنَّهما عند الناظم ليسا من باب (كان) وأخواتها. قال ابن مالك في شرح التسهيل: "والصَّحيح أنَّهما ليسا من هذا الباب، وإنَّما المنصوب بعدهما حال؛ إذ لا يوجد إلَّا نكرة"[75]، وكذا قال الشَّاطبي: "وقد ردَّ كونهما من هذا الباب بأنَّ المنصوب بعدهما لا يكون إلَّا نكرة، فهو حال لا خبر"[76].

وقد ذكر ابن مالك أنَّ الفعلين (غدا) و (راح) يُستشهَد لهما بما ورد في الحديث النَّبوي:"تَغْدُو خِمَاصًا، وَتَرُوحُ بِطَانًا"[77]، لكنَّ الاسم الوارد بعدهما حال في نظر ابن مالك؛ إذ إنَّه لا يرد إلَّا نكرة.

الخامسة: الاعتذار عن إغفال الفعلين: ونى، ورام ماضي (يريم)؛ بأنَّه" لا يكاد النَّحْويُّون يعرفونهما إلَّا مَنْ عُنِي باستقراء الغريب"[78].

وبعد بيان الاعتذار عن كلِّ مجموعة من هذه الأفعال قال الشَّاطبيّ: "ويكفي مثل هذا عذرًا للنَّاظم في نظمه"[79].

الاعتذار عن ادّعاء الإجماع :

مما يُعتذَرُ عنه ادّعاءُ الإجماع فيما لم يَنعقد فيه الإجماع؛ من ذلك ادِّعاء ابن الناظم الإجماع على عدم قيَّاسيَّة نيابة فعيلٍ عن مفعولٍ؛ إذ قال: "وهو كثير في كلام العرب، وعلى كثرته لم يقس عليه بإجماع"[80]؛ لذا اعترض ابن عقيل عليه؛ فقال: "وزعم ابن المصنِّف أنَّ نيابة (فعيل) عن (مفعول) كثيرة، وليست مقيسة بالإجماع، وفي دعواه الإجماع على ذلك نظر"[81].

ونقل ابن عقيل مواضع من التَّسهيل فيها خلاف ينقض به دعوى الإجماع على عدم قياسية نيابة (فعيل) عن (مفعول)[82]؛ فقد قال ابن مالك: "وهو مع كثرته مقصور على السَّماع، وجعله بعضهم مقيسًا فيما ليس له (فعيل) بمعنى (فاعل)"[83].

واعتذر ابن عقيل عن ابن الناظم في دعوى الإجماع بأنَّ مقصده بحكاية الإجماع هو ما كانت فيه النِّيابة مطلقة؛ فيقول: "وقد يُعتَذر عن ابن المصنِّف بأنَّه ادَّعى الإجماع على أنَّ (فعيلًا) لا ينوب عن (مفعول) يعني نيابة مطلقة؛ أي من كلِّ فعل، وهو كذلك بناء على ما ذكره والده في شرح التَّسهيل من أنَّ القائل بقياسه يخصُّه بالفعل الَّذي ليس له (فعيل) بمعنى (فاعل)"[84].

الخاتمة:

اعتذارات النحويين بعضهم عن بعض مستفيضةٌ في مؤلفات النحو العربي استفاضةً دعت البحثَ إلى دراستها، وتتبُّع مواطنها، ومقاصد النحويين فيها، وأوصافهم في درجات قبول الاعتذار ورفضه، وبيان دوافع الاعتذار وأسبابه . وقد خلص البحثُ إلى نتائج أهمُّها الآتي:

أولًا: بيَّن البحث أنَّ اعتذار النحويين بعضِهم عن بعضٍ يَنِمُّ عن خلقٍ رفيعٍ يصدر من مُحْسِنِ النيات في علمائه وأقرانه، سابقيه ومعاصريه.

ثانيًا: وجد البحث أوصافًا أطلقها النحويون للاعتذار يُستشَفُّ منها بيان درجة قبول الاعتذار أو توهينه ورفضه؛ منها في القبول وصفُ الاعتذار بالجيد الصحيح، أو بالطريف، أو بأنه كافٍ مُستغنٍ عن غيره. ومنها في توهين الاعتذار أو رفضه وصفُه بالاعتذار المُتكلَّف فيه أو البارد أو هو أبرد من غيره، أو كونُه ركيكًا وضعيفًا لا ينهض حجةً.

ثالثًا: ظهر للبحث أن اعتذار شرَّاح المتون النحوية النظمية والنثرية أكثرُ من غيرهم، وبخاصةٍ الشرَّاحُ المتأخرون، ولعل ذلك نابعٌ من طبيعة الشروح المائلة إلى التفصيل والتوضيح والبسط والاستدراك الذي يقف عند كلِّ شاردةٍ واردةٍ وقوفًا تفصيليًّا بالقبول أو الرفض أو الاعتذار.

---

[70]- المقاصد الشَّافية: 2/ 149.
[71]- المصدر نفسه.
[72]- المصدر نفسه.
[73]- ينظر: شرح التَّسهيل، لابن مالك: 1/ 344.
[74]- المقاصد الشَّافية: 2/ 149.
[75]- شرح التَّسهيل، لابن مالك: 1/ 348.
[76]- المقاصد الشَّافية: 2/ 149.
[77]- سنن التِّرمذي المسمَّى (الجامع الكبير): 4/ 166، وينظر: شرح التَّسهيل، لابن مالك: 1/ 348.
[78]- المقاصد الشَّافية: 2/ 149، وينظر: شرح التَّسهيل، لابن مالك: 1/ 334.
[79]- المقاصد الشَّافية: 2/ 149.
[80]- شرح ابن النَّاظم: 316.
[81]- شرح ابن عقيل: 3/ 138.
[82]- ينظر: المصدر نفسه.
[83]- شرح التَّسهيل، لابن مالك: 3/ 87.
[84]- شرح ابن عقيل: 3/ 139.

رابعًا: درس البحث دوافع النحويين في اعتذار بعضهم عن بعض، فوجدها تنخرط في أسبابٍ متعددةٍ أهمها:

- الاعتذار عن إطلاق العبارة غير المُخصَّصة.
- الاعتذار عن الاقتصار في التوجيه النحوي.
- الاعتذار عن الزيادة في التوجيه النحوي.
- الاعتذار عن المخالفة النحوية الظاهرة.
- الاعتذار عن التقدير المختل ظاهرُه.
- الاعتذار عن مَظِنَّة الإغفال.
- الاعتذار عن ادّعاء الإجماع.

ثَبَتُ المصادرِ والمراجعِ:

[1] القرآن الكريم.
[2] **أوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك**، لأبي محمَّد جمال الدّين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاريّ (ت: 761هـ)، حققه محمَّد محيي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصريَّة، صيدا، بيروت، لبنان، (غ،ت)*.
[3] **الإيضاح في شرح المفصل**، لأبي عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس جمال الدّين ابن الحاجب الكُرديّ المالكيّ (ت: 646هـ)، حققه موسى بناي العليلي، (غ،ت).
[4] **التحرير والتنوير**، لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت: 1393هـ)، الدَّار التونسية للنَّشر، تونس، 1404ه، 1984م.
[5] **التَّذييل والتَّكميل في شرح التَّسهيل**، لأثير الدّين أبي حيان محمَّد بن يوسف بن علي الأندلسيّ (ت: 745هـ)، حققه حسن هنداوي، دار القلم، سوريَّة، دمشق، ط1، 1422هـ، 2002م من الجزء الأوّل حتَّى الخامس، وكنوز إشبيليّة، الرّياض، السُّعوديَّة، ط1، 1437هـ، 2016م، من الجزء السادس حتى الثالث عشر.
[6] **التَّعريفات**، لعليّ بن محمَّد بن عليّ، الشَّريف الجرجانيّ (ت: 816هـ)، حققه محمَّد صديق المنشاويّ، دار الفضيلة، القاهرة، مصر، 1425 هـ، 2004م.
[7] **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**، لبدر الدين محمد بن أبي بكر بن عمر الدّماميني (ت: 827هـ)، حققه محمّد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، القاهرة، مصر، ط1، 1403هـ، 1983م، (غ،ت).
[8] **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، لمحمَّد بن يوسف بن أحمد محبّ الدّين الحلبيّ المصريّ، المعروف بناظر الجيش (ت: 778هـ)، حققه علي محمَّد فاخر وجابر محمد البرَّاجة، وإبراهيم جمعة العجمي، وجابر السيد مبارك، وعلي السنوسي محمد، ومحمد راغب نزال، دار السَّلام للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع والتَّرجمة، القاهرة، مصر، ط1، 1428 هـ، 2007 م.
[9] **الجنى الدَّاني في حروف المعاني**، لبدر الدين أبي محمّد حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المراديّ (ت: 749هـ)، حققه فخر الدين قباوة، ومحمد نديم، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان، ط1، 1413هـ، 1992م.
[10] **الحُجَّة للقرَّاء السَّبعة أئمَّة الأمصار بالحجاز والعراق والشَّام الَّذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد**، لأبي عليٍّ الحسن بن أحمد بن عبدالغفَّار الفارسيّ (ت: 377هـ)، حققه بدر الدّين قهوجي، وبشير جويجاتي، دار المأمون، سوريَّة، دمشق، ط1، الجزء الأوَّل والثَّاني، 1404هـ، 1984م، والجزء الثَّالث، 1407هـ، 1987م، والجزء الرَّابع، 1411هـ، 1991م، والجزء الخامس والسَّادس، 1413هـ، 1993م، والجزء السَّابع، 1419هـ، 1999م. الرابع، 1411هـ، 1991م، والجزء الخامس والسادس، 1413هـ، 1993م، والجزء السابع، 1419هـ، 1999م.
[11] **الحُلَل في إصلاح الخَلَل**، لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت: 521ه)، حققه سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، (غ،ت).
[12] **خِزانة الأدب ولبُّ لباب لسان العرب**، لعبد القادر بن عمر البغداديّ (ت: 1093هـ)، حققه عبد السَّلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط4، 1418هـ، 1997م.
[13] **الخصائص**، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي (ت: 392هـ)، حققه محمَّد عليّ النَّجَّار، المكتبة العلميَّة، القاهرة، مصر، 1376هـ، 1957م.
[14] **الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون**، لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبدالدائم المعروف بـ (السَّمين الحلبيّ) (ت: 756هـ)، حققه أحمد محمّد الخرَّاط، دار القلم، سوريَّة، دمشق، (غ،ت).
[15] **السَّبْعة في القراءات**، لأبي بكر أحمد بن موسى بن العبَّاس التَّميميّ ابن مجاهد البغداديّ (ت: 324هـ)، حققه شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط2، 1400هـ، 1980م.
[16] **سنن الترمذي (الجامع الكبير)**، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت: 279ه)، حققه بشار عواد معروف، دار الجيل ـ بيروت + دار العرب الإسلامي ـ بيروت، لبنان، ط2، 1417ه، 1998م.

* كل مصدر وضعتُ له رمز (غ،ت) فالمقصود أنه من غير تاريخ .

[17] **شرح أبيات مغني اللبيب**، لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت: 1093 هـ)، حققه عبد العزيز رباح أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت، لبنان، ط2، 1414ه ، 1993م.
[18] **شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك**، لبهاء الدِّين عبد الله بن عبدالرَّحمن بن عبد الله بن محمَّد ابن عقيل القُرشيّ الهاشميّ العقيليّ (ت: 769هـ)، حققه محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد، المكتبة العصريَّة، بيروت، لبنان، ط20، 1400هـ، 1980م.
[19] **شرح ابن النَّاظم على ألفيَّة ابن مالك**، لابن النَّاظم أبي عبد الله بدر الدِّين محمَّد بن الإمام جمال الدِّين محمَّد بن مالك (ت: 686هـ)، حققه محمَّد باسل عيون السُّود، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان، ط1، 1420هـ - 2000م.
[20] **شرح أشعار الهذليين**، لأبي سعيد الحسن بن الحسين بن عبيدالله العتكيّ السّكريّ (ت: 275 هـ أو 290 هـ)، حققه عبد السَّتار أحمد فرَّاج، ومحمود محمَّد شاكر، مكتبة دار العروبة، القاهرة، مصر، ط1، 1384هـ، 1965م.
[21] **شرح التَّسهيل**، لأبي عبد الله جمال الدِّين محمَّد بن عبد الله، ابن مالك الطَّائيّ الجيَّانيّ الأندلسيّ (ت: 672هـ)، حققه عبد الرَّحمن السَّيد، ومحمَّد بدوي المختون، دار هجر، القاهرة، مصر، ط1، 1410هـ، 1990م.
[22] **شرح الدَّماميني على مغني اللَّبيب**، لبدر الدين محمد بن أبي بكر بن عمر الدّماميني (ت: 828هـ)، حققه أحمد عزُّو عِناية، مؤسَّسة التَّاريخ العربيّ، بيروت، لبنان، ط1، 1428هـ، 2007م.
[23] **شرح الرَّضيّ على الكافية**، لرضيّ الدِّين محمَّد بن الحسن الأستراباذيّ (ت: 686ه)، حققه يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازين، ليبيا، ط2، 1417ه، 1996م.
[24] **الكتاب**، لأبي بِشْر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثيّ بالولاء، الملقَّب سيبويهِ (ت: 180هـ)، حققه عبدالسَّلام محمَّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط3، 1408هـ، 1988م.
[25] **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري (ت:538هـ)، حققه عادل عبد الموجود، وعلي معوض، وفتحي حجازي، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، ط1، 1418هـ، 1998م.
[26] **متن ألفية ابن مالك**، لأبي عبد الله جمال الدِّين محمَّد بن عبد الله، ابن مالك الطَّائيّ الجيَّانيّ الأندلسيّ (ت: 672هـ)، حققه عبد اللطيف محمد الخطيب، مكتبة دار العروبة، الكويت، ط1، 1427هـ، 2006م.
[27] **مجمل اللغة**، لأبي الحسين أحمد بن زكريا بن فارس الرَّازيّ النَّحْويّ (ت: 395هـ)، حققه زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1406هـ، 1986 م.
[28] **المُحتَسب في تبيين وجوه شواذِّ القراءات والإيضاح عنها**، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي(ت: 392هـ)، حققه علي النَّجديّ ناصف، وعبدالحليم النَّجَّار، وعبدالفتَّاح إسماعيل شلبي، وزارة الأوقاف، مطابع الأهرام، القاهرة، مصر، 1415هـ، 1994م.
[29] **المخصَّص**، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سِيْدَه المرسيّ (ت: 458ه)، حققه خليل إبراهيم جفَّال، دار إحياء التُّراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1417ه، 1996م.
[30] **المساعد على تسهيل الفوائد**، لبهاء الدِّين عبد الله بن عبدالرَّحمن بن عبد الله بن محمَّد ابن عقيل القُرشيّ الهاشميّ العقيليّ (ت: 769هـ)، حققه محمَّد كامل بركات، مكتبة الملك فهد الوطنيَّة للنَّشر، مكَّة، السُّعوديَّة، ط2، 1422ه، 2001م.
[31] **معاني القرآن**، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعيّ بالولاء، البلخيّ ثمّ البصريّ، المعروف بالأخفش الأوسط (ت: 215 هـ)، حققه هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، 1411هـ، 1990م.
[32] **معاني القرآن وإعرابه**، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج (ت: 311هـ)، حققه عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 1408هـ، 1988م.
[33] **مغني اللَّبيب عن كتب الأعاريب**، لأبي محمَّد جمال الدِّين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاريّ (ت: 761 هـ)، حققه عبداللَّطيف الخطيب، التُّراث العربيّ، مطابع دار السِّياسة، 1421هـ، 2000م.
[34] **المفصل في صنعة الإعراب** ، للزمخشري (ت538هـ) ، حققه علي بو ملحم ، بيروت ، مكتبة الهلال ، ط1 ، 1993م .
[35] **المفضليات**، للمفضل بن محمد بن يعلي الضبي (ت168هـ)، حققه وشرحه أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط10، 1992م.
[36] **المقاصد الشَّافية في شرح خلاصة الكافية**، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبيّ (ت: 790هـ)، حققه عبدالرحمن بن سليمان العثيمين ومحمد إبراهيم البنّا وعيَّاد بن عيد الثبيتيّ وعبد المجيد قطامش وسليمان بن إبراهيم العايد والسيِّد تقي، منشورات جامعة أمّ القرى، مكة، السعودية، ط1، 1428هـ، 2007م.
[37] **مقاييس اللُّغة**، لأبي الحسين أحمد بن زكريا بن فارس الرَّازيّ النَّحْويّ (ت: 395هـ)، حققه عبد السلام هارون، دار الفكر، القاهرة، مصر، 1392هـ، 1972م.
[38] **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: 911 هـ)، حققه أحمد شمس الدِّين، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ، 1998م.

RESEARCH ARTICLE

THE APOLOGY FOR SYNTACTICIANS

Ahmed Abdellah Awadh Albahbah *, Muhammad Ahmed Ali Alsagheer

Dept. of Arabic Language & Literature, Faculty of Arts, University of Aden, Yemen

***Corresponding author: Ahmed Abdellah Awadh Albahbah; E-mail: ahmedalbhbh@gmail.com**

Received: 02 February 2021 / Accepted: 16 February 2021 / Published online: 18 March 2021

Abstract

The research has studied the apology of syntacticians from each other, which indicates the high morality of syntacticians in removing obscurity or illusion, error or ambiguity, and confusion or the lack of information made by other syntacticians.

The study has revealed a difference in the description of the apology provided by the syntacticians, from which the degree of acceptance, attenuation, and rejection of the apology was evident. The later syntacticians, especially the explainers of the metrical poetry and prose texts, were the more ones who made excuses for syntacticians than the others.

There are some motives made syntacticians give such apologies for each other, among which: the apology for producing the indefinite or unspecific statement, the apology for producing limited aspects in the syntactic interpretation, the apology for producing additional aspects in the syntactic interpretation, the apology for the apparent syntactic discrepancies, the apology for the apparent wrong estimation, the apology for the suppositions of inattention and the apology for the claims of unanimous agreement.

Keywords: Apology, Syntax, Syntacticians.

كيفية الاقتباس من هذا البحث:

البحيح أ. ع. ا. ع.، & الصغير م. أ. ع. (2021). الاعتذارُ عَنِ النَّحْوِيِّيْنَ. مجلّة جامعة عدن الإلكترونيّة للعلوم الانسانيّة والاجتماعية، 2(1)، 103-112. https://doi.org/10.47372/ejua-hs.2021.1.76

حقوق النشـــر © 2021 من قبل المؤلفين. المرخص لها EJUA، عدن، اليمن. هذه المقالة عبارة عن مقال مفتوح الوصول يتم توزيعه بموجب شروط وأحكام ترخيص Creative Commons Attribution (CC BY-NC 4.0).